

مقدمة:

يعد التحكيم أحد الطرق البديلة لحل الخلافات وحسم النزاعات، حيث يعمل إلى جانب قضاء الدولة في تحقيق العدالة، وقد كان قديماً هو الوسيلة الوحيدة لحسم النزاعات، غير أنه وبعد نشأة الدولة، انحصر نطاقه وضاق مجاله، إلى أن جاء القرن الـ20 وما صاحبه من نهضة تجارية وصناعية أوجدت مجتمعا يتجاوز الدولة الواحدة.

فقد صاحب هذا التطور ظهور التحكيم، بقوة في إطار العلاقات التجارية، سيما الدولية منها، وزاد الاهتمام به من قبل رجال الفقه والقانون، وبدأت التشريعات الوطنية بتخصيص العديد من النصوص القانونية له التي تنظم جميع جوانبه وأحكامه، لذلك أصبح من المستقر عليه لجوء التجار، والمتعاملين في حقل التجارة الدولية إلى التحكيم التجاري لتسوية منازعاتهم بدلاً من اللجوء إلى القضاء العادي، وذلك نظراً لما يحققه هذا الطريق من ميزات عديدة، تتمثل في السرعة في الفصل في المنازعات، وقلة التكلفة الاقتصادية، وحفظ الأسرار، وعدم قطع العلاقات بين الأطراف بسبب المنازعة، بل الأخذ في الاعتبار استمرار هذه العلاقات مستقبلاً.

غير أنه و بعد شيوع استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات، في إنجاز الأعمال الإلكترونية، وإبرام العقود وتنفيذها عبر شبكة الإنترنت، اتجه التفكير إلى استخدام نفس هذه التقنيات الإلكترونية لتسوية ما قد ينشأ عن هذه الأعمال من منازعات، بمعنى أن إجراءاتها تجرى عبر شبكات الوسائل الإلكترونية، دون الحاجة لوجود أطراف هذه المنازعة في مكان واحد، من أجل هذا ظهر "التحكيم الإلكتروني" أو "التحكيم على الخط" أو "التحكيم الشبكي" كوسيلة مطورة لحسم المنازعات عموماً والتي تبرم عبر الإنترنت خصوصاً.

فبداية هذا التحكيم ظهرت بصورة واضحة، في عدة مشاريع الكترونية، منها شبكة القضاة الإلكترونية الذي أسست عام 1994، بهدف مكافحة عمليات القرصنة، وجرائم التشهير وانتهاكات حقوق المؤلف، ومشروع محكمة التحكيم الافتراضية التي نشأت عام 1996 في جامعة مونتريال بكندا، فوفقاً لنظام هذه المحكمة تتم كافة الإجراءات إلكترونياً على موقع

المحكمة الالكترونية بداية من طلب التسوية، ومرورا بالإجراءات القضائية، وانتهاء بإصدار الحكم القضائي ونشره على الموقع الالكتروني للمحكمة، وبعدها بدأت المؤسسات والمنظمات الدولية تتبع التحكيم الالكتروني لفض المنازعات التجارية علما أن بعضهما عريق وذو تاريخ طويل في مجال تسوية المنازعات التجارية مثل غرفة التجارة الدولية والمنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية ونقابة التحكيم الأمريكية.

ومع أن التحكيم التقليدي المتعارف عليه دوليا في حل منازعات التجارة الدولية سريع وغير مكلف ماديا بالنسبة للأطراف، إلا أن هذا التحكيم يبقى بالنسبة لمعاملات التجارة الإلكترونية بطيئا ومكلفا، وذلك بسبب ضالة المبالغ المادية أو التعويض المطالب به في غالب الأحيان، وما قد ينتج عن ذلك البطء والتكاليف من تقاعس الأفراد، والمستهلكين وحتى التجار، عن المطالبة بحقوقهم، إضافة إلى ما يتطلبه من تبادل مادي للبيانات والطلبات والدفع من الأطراف والاستماع المباشر للشهود وغير ذلك من الأمور.

هذا وتجدر الإشارة، إلى أن التحكيم الإلكتروني يتمتع بمزايا كثيرة، تجعله مفضلا عن اللجوء إلى محاكم القضاء الوطنية، وحتى عن التحكيم التقليدي، ومن أهم هذه المزايا السرية العالية، وضالة النفقات، والاستعانة بمحكمين أكثر حيدة وخبرة، إضافة إلى هذا يتميز بالسرعة في إصدار الأحكام نظرا لسهولة الإجراءات، حيث يتم تقديم المستندات عبر البريد الإلكتروني، كما يمكن الاتصال المباشر بالخبراء أو الحديث معهم عبر الإنترنت، إلا أن هذا لا يعني أنه لا يثير بعض المعوقات التي تستلزم توخي الحيلة والحذر عند اللجوء إليه.

ولا شك أن هدف وغاية كل طرف في النزاع، ليس الحصول على حكم يحسم هذا النزاع، وإنما الحصول على حقه بتنفيذ الحكم الذي صدر، فالحكم ليس غاية يسعى إليها أطراف المنازعة إنما هو وسيلة لتحقيق الغاية الرئيسية، التي يهدف من خلالها المتنازعون الحصول على حقوقهم، وانطلاقا من هذه المعطيات يمكننا طرح الإشكالية التالية: **ما شكل حكم**

التحكيم الإلكتروني؟ وما مدى إمكانية تنفيذ الأحكام التحكيمية الإلكترونية؟

أهمية الموضوع:

تظهر أهمية هذا الموضوع، نتيجة للتطور الحاصل في التكنولوجيا في وسائل الاتصالات والمعلومات المستخدمة في هذا العصر، فالتحكيم التجاري الإلكتروني ينطلق مباشرة من الانحسار الواسع، الذي يتم على كافة المستويات التقليدية إلى المستويات الإلكترونية، و إنتقال التجارة الدولية بمكانتها الجوهرية في التقدم الاقتصادي، لأي دولة إلى فضاء الانترنت الفسيح، بما يصاحب ذلك من ارتفاع قدرة الدولة التجارية وارتفاع مداخيلها على مستويات زمنية ومكانية غير مسبوقة .

وأهمية تنفيذ حكم التحكيم الإلكتروني، لا تقف عند ذلك الحد بل تمتد إلى ما قد يثيره من مسائل قانونية إجرائية و موضوعية، تتعلق مباشرة بالتحكيم ذاته في إطاره المجرد كما يتعلق بالهيكل و المؤسسات من جهة والأحكام من جهة ثانية في إطارها الإلكتروني .

فموضوع التحكيم الإلكتروني، أثار العديد من المسائل التي تستحق التفرد بدراسة بحثية لوحدها، إلا أننا نكتفي في بحثنا هذا بدراسة تنفيذ حكم التحكيم الإلكتروني، و الوصول إلى فهم الجوانب القانونية الموضوعية والإجرائية المتعلقة به.

أهداف الموضوع:

يتمثل الهدف من هذه الدراسة، في التعرف على ماهية حكم التحكيم الإلكتروني وتنفيذه، باعتباره من المواضيع الحديثة، والكيفية التي يتم بها التنفيذ بطريقة إلكترونية، من خلال توضيح الشروط والإجراءات الواجب إتباعها في ذلك، ومدى اختلافها عن تلك المقررة في التحكيم التقليدي، وبيان الطرق المتاحة للطعن في مثل هذا النوع من التحكيم الذي يتم عبر الإنترنت.

أسباب اختيار الموضوع:

جاء اختيار موضوع تنفيذ حكم التحكيم الإلكتروني والبحث فيه للأسباب الآتية:

أولاً: الأسباب الشخصية

(1) أن المواضيع المتعلقة بالتحكيم الإلكتروني، هي مواضيع حديثة تبعا لحدثة وسائل الاتصال و التكنولوجيا وما خلقتة من ثورة في كافة الميادين، حتى أصبح ينظر إليها جل العالم باهتمام.

(2) محاولة إثراء المكتبة الجامعية، بمواضيع تخص المفاهيم الجديدة التي أحدثتها الثورة التكنولوجية في المجالين الاقتصادي و القانوني.

ثانياً: الأسباب الموضوعية

(1) موضوع تنفيذ حكم التحكيم الإلكتروني، من المواضيع المهمة في فض نزاعات عقود التجارة الإلكترونية الدولية، لاسيما بعد تزايدها وإبرام الصفقات عن طريق شبكة الانترنت، حيث يعد تنفيذ حكم التحكيم الغاية الرئيسة التي يسعى المتخاصمون إليها عند اللجوء إلى هذه الوسيلة القانونية في فض النزاعات.

(2) تحديد أهم الإشكاليات القانونية التي يثيرها تنفيذ حكم التحكيم إلكترونياً و محاولة معالجتها، وكيفية تنفيذ الأحكام التحكيمية إلكترونياً.

(3) باعتبار أن أغلب العقود التي تبرم أخذت الطابع الإلكتروني، فإن فض النزاعات المتعلقة بها يكون بطريقة مماثلة وهي التحكيم الإلكتروني.

(4) معرفة الآليات الخاصة بتنفيذ حكم التحكيم الإلكتروني، لإجبار الخصم على التنفيذ في حال امتناعه عن ذلك.

الدراسات السابقة:

باعتبار أن التحكيم الإلكتروني من المواضيع الحديثة، فليس هناك دراسات كافية وشاملة تحدد بدقة كل ما يتعلق بهذا النوع من التحكيم، غير أن هناك من الدراسات تناولت التحكيم الإلكتروني من حيث ماهيته، وشروطه، وإجراءاته، إلا أنه لم يسبق دراسة موضوع تنفيذ حكم التحكيم الإلكتروني كموضوع مستقل، لذلك فهناك عناصر كثيرة تخص هذا الموضوع سنتناولها بالتفصيل، ومن بين تلك الدراسات نذكر:

(1) رجاء نظام حافظ بني شمسة، الإطار القانوني للتحكيم الإلكتروني، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين، 2009.

تناولت هذه الدراسة ماهية التحكيم الإلكتروني حيث حددت مفهومه، ونطاق تطبيقه، ومصادره، وتناولت إجراءات التحكيم الإلكتروني، وكيفية إعداد الحكم، إلا أنها لم تتطرق لتنفيذ حكم التحكيم الإلكتروني بالتفصيل، إنما تناولته كجزئية بسيطة من البحث.

(2) سامية يتوجي، التحكيم الإلكتروني، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية الحقوق، 2009/2008.

تناولت هذه الدراسة الإطار القانوني، والإجرائي للتحكيم الإلكتروني، أما بالنسبة لتنفيذ حكم التحكيم الإلكتروني فقد ذكرته في ملخص بسيط.

(3) كريم بوديسة، التحكيم الإلكتروني كوسيلة لتسوية منازعات عقود التجارة الإلكترونية، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق، 2012/06/20.

تناولت هذه الدراسة مفهوم التحكيم الإلكتروني، من خلال تحديد تعريف له وتمييزه عن الوسائل البديلة الأخرى، وتناولت بالتفصيل اتفاقية التحكيم، والنظام الإجرائي للتحكيم الإلكتروني، غير أنها هي الأخرى لم تفصل كثيرا في تنفيذ حكم التحكيم الإلكتروني.

صعوبات البحث:

إن مجال البحث لا يخلو من الصعوبات، فمن بين الصعوبات التي اعترضتنا ونحن بصدد إعداد البحث سواء في الخطة أو حين الشروع في البحث وحتى الانتهاء منه، هي ندرة المراجع والأبحاث والدراسات المتخصصة التي تعالج الموضوع، لا سيما العربية منها، وقلة التطبيق لكثير من مسائل البحث، وكذلك ضيق الوقت كان عائقا كبيرا، لأن حصر المعلومات وتحليلها ومقارنتها يأخذ وقتا طويلا.

المنهج المتبع:

إن أهمية هذا الموضوع تتطلب تسليط الضوء عليه، و الوقوف على القواعد القانونية التي تنظمه، وعليه فقد اعتمدنا في بحثنا هذا المنهج التحليلي المقارن، وذلك بتحليل القواعد التي تحكم تنفيذ حكم التحكيم الإلكتروني ودراسة بعض المسائل والتعليق عليها وبيان موقف التشريعات الوطنية كقانون التحكيم المصري والأردني والجزائري، ومقارنتها وكذلك موقف القوانين والاتفاقيات الدولية ، وكيف تتم بطريقة إلكترونية، ونظرا لقلة الأحكام التفصيلية التي تنظم هذا النوع، فلا مفر من تطبيق الأحكام المستقرة في القانون التجاري الدولي، وذلك لرد المسائل المتعلقة بالتحكيم الإلكتروني إلى القواعد المطبقة في التحكيم التجاري الدولي باعتبارها قواعد عامة تنطبق على جميع أنواع التحكيم، إلا ما يتعارض مع طبيعة التحكيم الإلكتروني، إضافة إلى هذا يُرجع لأحكام التجارة الإلكترونية وذلك لاشتراكها في بعض المسائل مع التحكيم الإلكتروني.

ملخص:

يتناول هذا البحث موضوعا مهما، حيث يعتبر تنفيذ حكم التحكيم الإلكتروني الغاية التي يسعى الأطراف الوصول إليها، والتنفيذ لن يحصل إلا بعد توافر جملة شروط في حكم التحكيم الإلكتروني، الذي لا يختلف عن حكم التحكيم التقليدي إلا في الوسيلة المستعملة، غير أنه يتميز عنه، بعدة ميزات منها السرية، والسرعة الكبيرة في الفصل في النزاع، وغيرها من المزايا، فهذه الدراسة تطلبت منا تحديد المقصود بحكم التحكيم الإلكتروني، وخصائصه، وأنواعه، وطبيعته، والكيفية التي يصدر وينفذ بها، حتى يتمكن المحكوم لصالحه من تجهيز مستنداته، ومراعاة ذلك لوضع الصيغة التنفيذية، على حكم التحكيم حتى يتمكن من تنفيذ حكمه جبرا، والتعرف على طرق الطعن المتاحة في هذا المجال للمحكوم ضده.

الكلمات المفتاحية: التحكيم إلكتروني، تنفيذ، حكم، القوة التنفيذية.

Summary:

This article deals with a very important practical issue, which enforcement of E.Arbitration award is considered the main purpose sought by the parties to a dispute when referring their dispute to arbitration, so must be several conditions in the E. Arbitration award that it can be implemented, This arbitration is no different from traditional arbitration except in the means used, and it has many features including speed in adjudicating the dispute ,secrecy...etc, This article led us to determine the definition of the E.Arbitration award, and its characteristics, types, and how to be issued award, and which can decide whether such awards are eligible for enforcement, then knows the ways available to appeal this award.

Key words: E. Arbitration, Enforcement, Award, Executive Force.